دور تطبيق معيار التقرير المالى الدولى(IFRS17) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشركات التأمين المصرية (دراسة حالة)

أ.د/ عصام عبد المنعم إسماعيل
أستاذ المحاسبة المالية
كُليـة التجارة – جـامعة المنصورة

شيماء حامد علي الجوهري
باحثة ماجستير
كُليـة التجارة – جـامعة المنصورة

د/مصطفي إبراهيم الفقي
مدرس المحاسبة
كُليـة التجارة – جـامعة المنصورة
٢٠٢٣

مستخلص:
استهدفت الدراسة تحليل وتقييم متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) من حيث مبادئ الاعتراف، ومداخل القياس، ومنهجية وآليات العرض والافصاح التي يجب ان تتبعها شركات التأمين المصرية، وتقييم دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. فضلاً عن بيان أهم التطورات الذي جاء بها المعيار مقارنة بمعيار (IFRS4) ونظيره المصري رقم ٣٧ المطبق حاليا، حيث ركزت الدراسة على أربعة خصائص نوعية تعكس مدى جودة تلك المعلومات ألا وهي (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم). **وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة** فلابد من ربط الدراسة النظرية بالممارسة العملية، ونظراً لعدم دخول المعيار حيز التنفيذ بعد، حيث يعتبر المعيار واجب النفاذ اعتباراً من٢٠٢٤، سيتم بيان الآثار المنتظرة لتطبيق متطلبات القياس والعرض الواردة بالمعيار (IFRS17) علي القوائم المالية لشركات التأمين المصرية التي تم اختيارها من مجتمع البحث (قطاع التأمين)، حيث وقع اختيار الباحثة علي عينة مكونة من ٣ شركات (شركة مصر لتأمينات الحياة/ شركة إليانز للتأمين-مصر/ شركة مصر للتأمين)، وفقاً لأعلي إيرادات من حجم الاعمال التأمينية في مصر عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.وتم جمع بيانات الدراسة اعتمادا على البيانات المالية للقوائم المالية المنشورة على موقع الهيئة العامة للرقابة المالية. **واعتمدت الباحثة** على مجموعة من الاقتراحات اللازمة للتطبيق على العينة، وتبين ان تلك المقترحات تساهم في عرض أفضل لنتائج الاعمال لشركات التأمين المصرية بصورة أكثر شفافية ومصداقية للحفاظ علي جودة التقارير المالية. **وتوصلت الدراسة** الي وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بشركات التأمين المصرية.
الكلمات المفتاحية: معيار (IFRS17)، جودة المعلومات المحاسبية، هامش الخدمة التعاقدية، تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، تعديل المخاطر.

Abstract:
The study was aimed at analysing and assessing the IFRS17 requirements in terms of recognition principles, measurement portals, methodology and mechanisms of presentation and disclosure to be followed by Egyptian insurers, and assessing their role in improving the quality of accounting information contained in financial reporting. In addition to describing the major developments in IFRS4 and its Egyptian counterpart 37 currently in application, the study focused on four qualitative characteristics that reflect the quality of the information (relevance, Faithful representation, comparability, and understandability).

In order to achieve the objective of the study, the theoretical study should be linked to practice. Since the standard has not yet entered into force, as of 2024, the expected effects of applying the measurement and presentation requirements of IFRS17 to the financial statements of Egyptian insurers selected from the research community (the insurance sector),

where the researcher was selected from a sample of 3 companies (Misr Life Insurance Company/Allianz-Egypt Insurance Company/Misr Insurance Company), will be shown in accordance with the highest volume of insurance revenues In Egypt 2021/2022. The study data were collected on the basis of the financial statements of the financial statements published on the website of the financial Regulatory Authority.

She relied on a range of suggestions to apply to the sample, and it was found that these proposals contribute to a better presentation of the business results of Egyptian insurers in a more transparent and credible way to maintain the quality of financial reporting.

The study found a strong impact relationship between implementing IFRS17 and improving the quality of accounting information for Egyptian insurers.

Keywords:

IFRS17, Quality of Accounting Information, Contractual Service Margin, Estimates of Future Cash Flows, Risk Adjustment.

١/١ مقدمة: يعتبر قطاع التأمين أحد اهم القطاعات الاقتصادية الهامة التي تعتمد عليها أي دولة لدعم وتنمية نشاطها الاقتصادي، حيث يعد تلك القطاع من أهم قطاعات الاقتصاد القومي في مصر بصفة خاصة وعلى مستوي العالم ككل، وفي السنوات الماضية شهد قطاع التأمين عدة تطورات سريعة، فقد تضاعفت وتنوعت احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ قرارتهم الاستثمارية **(Rudolph et al.,2017)**، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد ما يقارب من ٢٠ عام من التطوير والعمل بإصدار واطلاق معيار جديد خاص بمحاسبة التأمين والمتمثل في معيار(IFRS17) في ٢٠١٧/٥/١٨ ليكون انطلاقة جديدة؛ تهدف الي ادخال مجموعة من التحسينات لتدعيم ملاءمة وشفافية التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بما يلبي متطلبات مستخدمي التقارير المالية وكبداية لعصر جديد من المحاسبة في شركات التأمين، وفي سبيل ذلك تقدمت الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين بإصدار معيار يتلاءم مع القوانين والتشريعات السائدة في البيئة المصرية يقابل معيار (IFRS17) وهو معيار المحاسبة المصري رقم(٥٠)، حيث تقوم شركات التأمين المصرية بإعداد قوائمها المالية وفقاً لتعليمات تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية استناداً الي متطلبات القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمعيار المحاسبي المصري رقم (٣٧) واعتبارا من يوليو ٢٠٢٤ سيتم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) والغاء معيار (٣٧) ويعد المعيار الجديد ثورة معلوماتية في القياس والاعتراف المحاسبي عند عرض القوائم المالية.

٢/١ طبيعة مشكلة الدراسة: قطاع التأمين يلعب دورا حيويا في الاقتصاد القومي باعتباره احد الاوعية الادخارية الهامة التى تساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية، وباعتباره احد الدعامات الأساسية لازدهار الحياة الاقتصادية، وقد شهد ذلك القطاع تطورا هائلا في الآونة الاخيرة تمثل في ظهور منتجات تأمينية جديدة ومنها التأمين علي الحياة المرتبط مع مكون الاستثمار، وكذلك قيام شركات التأمين بمشاركة المؤسسات المصرفية من خلال ربط وثائقها التأمينية بالمنتجات المصرفية لتلك المؤسسات بهدف تحسين مؤشرات الاداء المالي لشركات التأمين، ونتيجة لذلك فقد كان

من الضروري توفير المعلومات الملائمة لكافة الاطراف المختلفة المرتبطة بالشركة، وكان السبيل الوحيد لتحسين جودة التقرير المالي بشركات التأمين هو ضرورة ايجاد اطار موحد يحكم عملية الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعمليات التأمين بهدف جعل التقارير المالية لهذه الشركات تتسم بمستوى عال من الافصاح والشفافية والقابلية للمقارنة علي المستويين المحلى والدولي ، ولا يتأتى ذلك الا من خلال تطبيق معايير محاسبية عالمية تتوافر فيها جميع خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة التي تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في مارس 2004 بإصدار معيار عقود التامين (IFRS4) ، كخطوة مؤقتة لحين تطوير معيار شامل لعقود التامين. وبالرغم من التحسينات التي قدمت من قبل معيار عقود التامين (IFRS4) الا ان شركات التامين قد واجهت العديد من المعوقات والصعوبات في تطبيق متطلبات هذا المعيار، كما ابدى المستثمرين والمحللين الماليين تحفظاتهم على متطلبات معيار عقود التامين (IFRS4).وانطلاقا مما سبق أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS17) تحت عنوان (عقود التامين) عام٢٠١٧ والذي يبدأ التطبيق الإلزامي له ٢٠٢٣، وتم وضع اطار موحد للاعتراف والقياس والافصاح والعرض لجميع انواع عقود التأمين مع مراعاة تجنب المشاكل الناجمة عن التطبيق بمعيار التقرير المالي (IFRS4) بهدف تحسين جودة التقارير المالية، حيث يعد هذا المعيار نقلة جوهرية في تاريخ نشاط التأمين لما يتضمنه من تغييرات وتعديلات من شأنها ان تغير طرق وسياسات المحاسبة عن عقود التأمين، حيث يساعد هذا المعيار الجديد المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية علي فهم المعالجة المحاسبية لعقود التامين، والمخاطر التي تتعرض لها شركات التامين واثرها علي ربحية هذه الشركات ومركزها المالي .

وعلى الصعيد المحلي يعد قطاع التامين المصري من أهم قطاعات الاقتصاد القومي حيث يعد جزءا هاما من قطاع شركات الاعمال والمؤسسات المالية، وقد ظهر الاهتمام المحلي بقطاع التامين بصدور معيار المحاسبة المصري رقم" 37 عقود التامين "والذي تم تعديله عام2015، حيث لم يختلف معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (37)عقود التامين عن معيار عقود التامين المقابل (IFRS4)بشكل كبير. وعلى غرار ذلك فقد تم إصدار قرار من قبل وزير الاستثمار رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بإضافة معيار جديد رقم (٥٠) الي معايير المحاسبة المصرية يتلاءم مع القوانين والتشريعات السائدة في البيئة المصرية يقابل معيار (IFRS17) وهو بمثابة ترجمة حرفية لمعيار IFRS17، وإلغاء العمل بمعيار (٣٧) المصري بمجرد التطبيق الفعلي للمعيار الجديد. حيث وضعت الهيئة العامة للرقابة المالية خطة من ٤ مراحل للتطبيق والتي تنتهي مع بداية التطبيق الفعلي في ٢٠٢٤/٧/١.لذا فقد كان من الضروري تقييم دور ذلك المعيار في الحد من المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧، وبالتالي الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين وتحديد أي جوانب قصور قد توجد في المعيار قبل تبني المعيار في مصر. **وانطلاقا مما سبق يتضح وجود مجموعة من الدوافع لهذه الدراسة تتمثل فيما يلي:**

- عدم قدرة القوائم المالية الحالية على الوفاء بمتطلبات مستخدميها من الاطراف المختلفة المرتبطة بالشركة وامدادهم بالمعلومات الملائمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة.
- اوجه القصور المتعلقة بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS4 الذي يقابل معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ من حيث الاعتراف والقياس والافصاح والعرض بالتقارير المالية.

ترى الباحثة ان المشكلة قيد البحث قد تتضافر في شكل سؤال على النحو التالي:

- **ما هو دور تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين (IFRS17) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشركات التأمين المصرية؟**

١/٣**أهداف الدراســة:** جاءت هذه الدراسة حاملة في طياتها عدة اهداف، تلخصت في الهدف الرئيسي الذي يكشف الستار حول بيان مدى دور تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين (IFRS17)ونظيره معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشركات التأمين المصرية. **وبناء على ما تقدم تسعي الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسي من خلال تلك الاهداف الفرعية:**

- عرض وتحليل أثر تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) على تطوير الاعتراف والقياس وتحسين العرض والافصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية.
- عرض وتحليل الإطار المفاهيمى لجودة المعلومات المحاسبية وخصائصها في ضوء معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ودور معيار عقود التأمين في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

١/٤ **أهمــية الدراســة:** تتجسد اهمية الدراسة في المجالين العلمي والعملي:

- **الاهمية العلمية:** تتمثل الاهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم تحليلا نظريا لدور تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين (IFRS17) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشركات التأمين المصرية، ويعد ذلك خطوة هامة في مجال المساهمة العلمية في ظل ندرة الدراسات المتعلقة بتطبيق هذا المعيار علي حد علم الباحثة والذي يعد من الموضوعات الهامة حاليا علي المستوى الدولي، ونظراً لحداثة المعيار فإن تطبيقه يصبح الزاميا من 1 يوليو2024 ، وان كان من المسموح به للشركات تطبيقه قبل ذلك بصفة اختيارية.
- **الاهمية العملية:** تتمثل الاهمية العملية في ظهور العديد من حالات الانهيار لبعض شركات التأمين على مستوى العالم مثل شركة تشيودا، كيوي للتأمين اليابانية، حيث وضعت المحاسبة عن عقود التأمين في صدارة الموضوعات امام المنظمات المهنية الدولية على اساس انها وسيلة تساعد في امكانية الحد من الازمات التي يمكن ان تتعرض لها هذه الشركات، والمساهمة في الحد من التباين في المعالجة المحاسبية

عبر التشريعات المختلفة والتي تتمثل في صعوبة فهم ومقارنة نتائج شركات التأمين. حيث ان قطاع التأمين يقدم دور حيوي في الاقتصاد المصري نظراً لأنه يعد أحد اهم قطاعات الخدمات المالية الغير مصرفية لما يوفره من موارد لدعم الاستثمار في السوق المصري؛ حيث تسهم الدراسة في تحفيز الجهات الرقابية والتنظيمية خاصة (الهيئة العامة للرقابة المالية) لحث شركات التأمين المصرية علي تطوير وتحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠).

٥/١ **فروض الدراسة:** في ضوء المشكلة التي تتناولها الباحثة في هذه الدراسة، يمكن صياغة الفرض الرئيسي كما يلي:

- **توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين (IFRS17)وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بشركات التأمين المصرية.**

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية:

- **توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين IFRS17 وتحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية.**
- **توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التامين IFRS17 وتحسين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.**
- **توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التامين IFRS17 وتحسين خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.**
- **توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين IFRS17 وتحسين خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.**

٦/١**منهجية الدراسة:** حيث اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي، حيث تبدأ البحوث استقرائيا؛ وتنتهي الي صياغة قوانين جزئية، ثم يتم تعميمها من خلال المنهج الاستنباطي. بالإضافة إلى جانب المنهج المقارن للمقارنة بين متطلبات معيار (IFRS17) ونظيره المصري رقم (٥٠) ومعيار (IFRS4) ونظيره المصري رقم (٣٧)، وتحديد التأثيرات المتوقعة في القوائم المالية لشركات التأمين المصرية.

- **المنهج الاستقرائي:** وفقاً لهذا المنهج يتم دراسة العلاقة بين دور تطبيق معيار التقارير المالية في عقود التأمين (IFRS17) وأثرها علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشركات التأمين المصرية ، حيث يقوم بالكشف عن ابعاد الظاهرة محل الدراسة ومتغيراتها، وذلك باتباع الخطوات الرئيسية لهذا المنهج والمتمثلة فيما يلي:

- تكوين الإطار النظري للدراسة ثم وضع فروض الدراسة واختبار فروض الدراسة استقرائيا، وتحليل البيانات، وتفسير النتائج للوصول الي الحقائق، والتعميمات العلمية التي توضح دور تطبيق معيار التقارير المالية الدولية في عقود التامين (IFRS17)علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية.

- **المنهج الاستنباطي:** وفقاً لهذا المنهج يتم تحليل المشكلة بهدف التوصل الي نتائج وتوصيات جزئية من النتائج التي تم التوصل اليها استقرائيا لأغراض تتعلق بتحقيق أهداف الدراسة، يضاف الي ذلك الإفصاح عن النتائج المترتبة من دراسة الحالة والتي سيتم تطبيقها على عينة من شركات التأمين المصرية تتمثل في ٣شركات على النحو التالي (شركة مصر لتأمينات الحياة/ شركة إليانز للتأمين-مصر/ شركة مصر للتأمين).

٧/١ الدراسات السابقة: انطلاقا من اهمية البحث تعرض الباحثة الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة على مجموعتين:

- **الدراسات التي تناولت معايير التقارير المالية الدولية IFRS الخاصة بعقود التأمين:**

١) **دراسة (Soye & Raji, 2016) بعنوان "The comparability of pre and post adoption IFRS in Nigeria insurance companies":**

استهدفت الدراسة توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 4)علي تحسين الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية التي تضمنتها التقارير المالية لشركات التأمين النيجيرية، واعتمدت الدراسة في ذلك علي اجراء دراسة مقارنة علي عينة من الشركات النيجيرية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS4 **وتوصلت الدراسة** الي ان تبني شركات التأمين النيجيرية تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 4 قد ساهم بشكل كبير في تحسين مستوي الافصاح والشفافية بالتقارير المالية وجعلها أكثر ملائمة لمستخدميها وقابلة للمقارنة على المستويين المحلي والدولي.

٢) (دراسة حميدى، ٢٠٢٠) بعنوان "دور المعيار الدولى IFRS17 في المحاسبة عن شركات التامين: دراسة تطبيقية في شركات التأمين الوطنية ":

استهدفت الدراسة بيان دور المعيار IFRS17 في اعداد التقارير المالية لشركات التامين المحلية وتحديدا كيفية المحاسبة عن عقود التامين في كشف الدخل وقائمة المركز المالي ، وفي سبيل تحقيق هدف البحث قامت الباحثة بعرض وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بالمعيار **IFRS17** وما هي النتائج التي توصلت لها، كما تم عرض المعالجات المحاسبية المتبعة في شركات التأمين المحلية وبيان مدى انسجامها مع المعيار ١٧ بخصوص الاعتراف، القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين في هذه التقارير وفقا لتطبيقها بطريقة اللبنات الإلزامية وطريقة تخصيص الأقساط الاختيارية الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS 17**. **واستنتجت الدراسة** عدة استنتاجات أهمها شركات التأمين العراقية غير مؤهلة لتلبية متطلبات معايير **IFRSs** وبالأخص المعيار **IFRS 17** فهي لا تزال تعمل وفق متطلبات التشريعات

والتعليمات المحلية التي تنظم العمل وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.

٣) دراسة (الميهى ،٢٠٢٢) بعنوان " تقييم مدى ملاءمة مؤشرات الاداء المالى بشركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار IFRS17 (عقود التأمين): دراسة ميدانية ":

استهدفت الدراسة دراسة اهم المشكلات واوجه القصور في اطار المحاسبة الحالي لعقود التأمين وتقييم مدى ملاءمة مؤشرات الاداء المالي المستخدمة في شركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار عقود التأمين **IFRS17** ، اضافة الى التعرف علي اهم الاثار المترتبة علي تطبيق المعيار علي مؤشرات الاداء المالي في شركات التامين ، وذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية علي عينة من مراقبي الحسابات ومعدى القوائم والتقارير المالية في شركات التأمين المصرية، **وتوصلت الدراسة** الميدانية الي عدم وجود اختلافات جوهرية بين اراء عينتي الدراسة بشأن المشكلات واوجه القصور في اطار المحاسبة الحالي لعقود التامين، فضلا عن اتفاق عينتي الدراسة بشأن دور معيار **IFRS17** في تحسين عملية قياس عقود التامين، وعلي الجانب الاخر اختلفت عينتي الدراسة بشأن مدى كفاية وملائمة مؤشرات الاداء المالي المستخدمة في شركات التامين المصرية، واخيرا اتفقت اراء عينتي الدراسة علي وجود تأثيرات هامة لتطبيق المعيار علي مؤشرات الاداء المالي في شركات التأمين.

٤) دراسة (Härkönen, 2023) بعنوان "IFRS 17 Vakuutussopimukset -standardin vaikutukset vakuutusyhtiöiden tilinpäätöksiin ":

استهدفت تلك الدراسة هو معرفة الآثار المتوقعة لإدخال معيار **IFRS 17** لعقود التأمين، والذي يعد جزءًا من ممارسة إعداد التقارير المالية الدولية، على البيانات المالية لشركات التأمين. كان الهدف من الأطروحة أيضًا هو مساعدة شركات التأمين وغيرها من المهتمين بالموضوع على فهم التغييرات الرئيسية لإدخال المعيار مقارنة بمعيار **IFRS 4**. أجريت الدراسة كدراسة نوعية. استخدمت الدراسة المقابلات شبه المنظمة التي أجريت كمقابلات فردية. تمت مقابلة ثلاثة خبراء في الصناعة من أجل البحث، للذين عملوا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ والذين قدموا وجهات نظر مختلفة للموضوع. **وقد استنتجت الدراسة** أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ يُحدث تغييرات جوهرية في محاسبة عقود التأمين والبيانات المالية لشركات التأمين. سيزيد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ من شفافية البيانات المالية لشركات التأمين، ويحسن جودة المعلومات التي تحتوي عليها ويعزز إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لشركات التأمين. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يكون لإدخال المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ ضررًا أكثر من نفعه بالنسبة للكيانات التي تطبق المعيار بسبب التكلفة وتعقيد تطبيق المعيار. ستأتي الفوائد الحقيقية للمعيار لقراء البيانات المالية وخاصة للمستثمرين المحترفين، الذين سيصبحون أفضل من ذي قبل والمزيد من المعلومات التفصيلية حول عقود التأمين لدعم قراراتك الاستثمارية.

- **الدراسات التي تناولت ضرورة تطبيق معيار (IFRS17) للتغلب على مشاكل واوجه قصور معيار (IFRS4) بغرض تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لشركات التأمين:**

١) **دراسة (Rajala, 2020)** بعنوان **"Expected effects of IFRS17 on The Transparency And Comparability of Insurance Companies Financial statements":**

استهدفت هذه الدراسة ان معيار الابلاغ المالي الدولي ١٧ يدخل في حيز التنفيذ ١ يناير ٢٠٢٣، ويهدف الى تحسين الشفافية وقابلية البيانات المالية للمقارنة في شركات التامين، ويستخدم هذا المعيار لمعالجة عقود التأمين وسيحل محل معيار التقرير المالي الدولي رقم ٤، حيث يسمح المعيار رقم ٤ باستخدام طرق محاسبية مختلفة لعقود التأمين التي تدخل في نطاقه، مما قد يؤدى الي انخفاض قابلية القوائم المالية للمقارنة والغرض من هذه الدراسة هو فحص كيفية تأثير المعيار رقم ١٧ علي شفافية البيانات المالية وقابليتها للمقارنة في شركات التامين، وعلاوة علي ذلك، تلاحظ هذه الدراسة ما اذا كان المتخصصون في المحاسبة يعتبرون معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٧ انه عبئا او فائدة لشركات التأمين. **واستنتجت الدراسة** الي انه من المتوقع ان يؤدى معيار التقرير المالي الدولي ١٧ الي تحسين شفافية البيانات المالية لشركات التامين وقابليتها للمقارنة، ولكن تجدر الاشارة الى انه من المتوقع ان يحقق المعيار هدفه بعد عدة سنوات من تنفيذه، وذلك بسبب الصعوبات والتحديات التي تواجه المعيار، ومن المتوقع ان يكون المعيار أكثر فائدة من ان يكون مرهقا لشركات التامين إذا كانت الشركات تسعى الى تحسين انظمتها الداخلية عن طريق التنفيذ الكامل للمعيار بدلا من مجرد محاولة الوفاء بالحد الادنى من متطلباته.

٢) **دراسة (Dahiyat& Owais,2021) بعنوان "The expected impact of applying IFRS17 insurance contracts on the quality of financial reports" :**

استهدفت هذه الدراسة استكشاف التأثير المتوقع لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (**IFRS17**) عقود التأمين على جودة التقارير المالية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستكشافي. تم تطوير استبيان وتوزيعه على عينة قوامها ١٢٠ موظفاً مالياً في جميع شركات التأمين في الأردن. وخلصت إلى أن التأثير المتوقع لتطبيق المعيار على جودة التقارير المالية كان كبيرًا، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية مقارنة التقارير المالية، والتمثيل الصادق. **وقد استنتجت** أن هناك تأثيراً متوقعاً ودلالة إحصائية وايجابية بين تطبيق المعيار، ونوعية التقارير المالية بشكل عام، والتأثير المتوقع لتطبيق المعيار على كل من القابلية للمقارنة، والتمثيل الصادق، والملاءمة، وقابلية التحقق، في الوقت المناسب، وقابلية الفهم على التوالي.

٣) **دراسة (Hamza, 2022) بعنوان "The Expected Impact of Applying IFRS17 on the Quality of Financial Reports for**

Insurance Companies Listed on the Amman Stock Exchange. (An Analytical Study)":

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ على جودة التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على العديد من موظفي المحاسبة من جميع الفئات بشركات التأمين الذين تم اختيارهم كعينة عشوائية. **واستنتجت الدراسة** أن هناك علاقة تأثير قوية بين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ وأهمية التقارير المالية في شركات التأمين. كما أظهرت الدراسة علاقة تأثير قوية بين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ وتأسيس مصداقية التقارير المالية لشركات التأمين.

٤) دراسة (مرعى، ٢٠٢٣)بعنوان "قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) علي جودة التقارير المالية_دليل ميداني من البيئة المصرية":

استهدفت الدراسة قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين **IFRS 17** علي تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بعرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، كما تناول البحث الاسباب التي دعت إلي إصدار معيار عقود التأمين (**IFRS 17**)وأهداف ونطاق ومتطلبات تطبيق المتعلقة بفصل مكونات عقود التأمين والتجميع والاعتراف والقياس والعرض والافصاح المحاسبي عن عقود التأمين، واثارها المتوقعة علي جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية، جودة الربحية، درجة التحفظ المحاسبي ، حيث تم إجراء دراسة ميدانية من خلال الاعتماد علي قائمة استبيان وتوزيعها علي عينة من الاطراف المهتمة بموضوع الدراسة ثم قام الباحث باستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة. وقد **استنتجت الدراسة** ان هناك أتفاق بين اراء عينة البحث حول توافر مقومات تطبيق المعيار في البيئة المصرية، وأهمية تطبيقه في بيئة الاعمال المصرية، كما توصلت إلي وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق المعيار وكل من جودة المعلومات المحاسبية وجودة الربحية ودرجة التحفظ المحاسبي مما يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية.

❖ **تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث من وجهة نظر الباحثة:**

يلاحظ من المجموعة الاولي من هذه الدراسات والخاصة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بعقود التامين **(IFRS17)**اتفاق هذه المجموعة على قصور المعلومات التي يحتويها معيار **IFRS4** ونظيره معيار ٣٧ المصري، واتفقت أيضا على ان هذا المعيار **IFRS 17** سوف يساهم في احداث تغيرات جوهرية في المعالجة المحاسبية لعقود التامين من ناحية، وطريقة عرض البيانات المالية ذات الصلة بشكل منفصل من ناحية أخرى. أما فيما يتعلق بالمجموعة الثانية اتضح ان معيار **IFRS17** سيؤثر بشكل ايجابي على عملية اعداد التقارير المالية، وعلى قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية، كما انه من المتوقع ان يؤدى تطبيق معيار عقود التامين **(IFRS17)** الي تحسين شفافية التقارير المالية لشركات التامين، وان يكون مفيدا للمستثمرين والمحللين

الماليين وشركات التأمين على حد سواء نتيجة لاعترافه بجميع عقود التأمين بشكل متسق، مما سيؤدى الي حل مشاكل المقارنة التي كانت تظهر في ظل تطبيق معيار عقود التامين**(IFRS4) . وانطلاقا مما سبق نجد ان هذه الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:**

- الدراسة الحالية تتناول دور تطبيق معيار التقرير المالي الدولي الخاصة بعقود التامين **(IFRS17)**ونظيره المصري رقم (٥٠) والملزم تطبيقه في **2024** في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية في شركات التأمين المصرية وهو ما لم تتطرق اليه الدراسات السابقة**.**
- اغلب الدراسات السابقة اعتمدت على الحصر الميداني دون التطرق للجانب التطبيقي بشركات التأمين المصرية وهو ما يميز الدراسة الحالية.

٢. الأبعاد النظرية لمعيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين (IFRS17)

١/٢ دوافع وأسباب إصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17):

- سمح معيار (IFRS4) الذي يقابل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) للشركات بمواصلة ممارساتها المحاسبية بالإضافة إلى تركيزه بشكل أساسي على تعزيز الإفصاح عن مبلغ وتوقيت وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين فقط مع تجاهل باقي القضايا المحاسبية الأخرى الخاصة بتلك العقود، مما أدي الي صعوبة في قابلية القوائم المالية للمقارنة وجعل من الصعب على المستثمرين مقارنة أداء شركات التأمين المختلفة عند اتخاذ قرارات الاستثمار **(Mignolet,2017)**.

- تباين السياسات المحاسبية المستخدمة في ضوء معيار (IFRS4) ونظيره المصري رقم (٣٧) مع عقود التأمين المماثلة مما انعكس سلبا على حقيقة الأداء المالي لهذه العقود **(صيد، زيرق،٢٠٢٢)**.

- واجه المعيار (IFRS4) ونظيره معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) مشكلة عدم تطابق الأصول مع الالتزامات فبموجب هذا المعيار كان يتم تقييم الأصول بالقيمة العادلة بينما يتم تقييم الالتزامات بالتكلفة التاريخية وبالتالي اختلاف طرق التقييم أدي الي عدم التطابق بينهم **(تمراز وآخرون،٢٠٢٠)**.

- تم توفير معلومات مفيدة ولكنها كانت غير كافية للمستخدمين لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، حيث يحتاج المستخدمون الي معلومات قابلة للمقارنة من أجل تقييم نقاط القوة المالية والإشراف الإداري لشركات التأمين المختلفة ولكن عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة أدت الي إعاقة المستخدمين في لعب دورهم التقييمي.

وفي ضوء ما تم ذكره تري الباحثة ان التقارير المالية المعدة من قبل شركات التأمين في ضوء متطلبات معيار (IFRS4) ونظيره المصري رقم (٣٧) لا يمكنها توفير المعلومات الملائمة وفي التوقيت الذي يسمح لمستخدميها تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين، بالإضافة الي عدم إمكانية قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات وقطاعات التامين المختلفة.

٢/٢ أهداف ومبررات إصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17):

- وضع مبادئ وقواعد واضحة ومتسقة للاعتراف والقياس والافصاح والعرض لعقود التأمين التي تقع في نطاق المعيار، مما يسمح بإمكانية القابلية للمقارنة فيما بين البيانات المالية لشركات التأمين(**النجار،٢٠١٩**).

- التأكد من أن الكيانات توفر معلومات ملائمة تعبر بصدق عن عقود التامين، وأن عقود التأمين تمثل بشكل عادل وصادق، وان القوائم المالية تمكن المستفيدين منها من تقييم تأثيرات عقود التأمين على الأداء المالي والوضع المالي والتدفقات النقدية (**الشمري ومحمود،٢٠٢٠؛ بوكفة،٢٠٢٠**).

- التوافق بين المعايير المحاسبية والمعايير التنظيمية لتوحيد المتطلبات لتوفير أساس موحد للمحاسبة عن جميع أنواع العقود لأجل تعزيز الموثوقية والملائمة وتجنب المفاضلة سواء بالأحكام أو من خلال القطاعات المالية الأخرى مثل البنوك وبالتالي يعود بالنفع على المستثمرين والمحللين الماليين وشركات التأمين (**حميدى،٢٠٢٠**).

- معالجة جميع المشكلات واوجه القصور التي عانى منها الشركات في ضوء معيار (IFRS4) ومعيار المحاسبة المصري رقم(٣٧) المقابل له بشأن الممارسات المحاسبية الخاصة بعقود التأمين؛ حيث يتطلب في الواقع ان تكون جميع شركات التامين قادرة على عكس التغيرات الاقتصادية الحقيقية في البيانات المالية، مما يؤدى الي زيادة القابلية للمقارنة العالمية وتحسين جودة المعلومات المالية والمساهمة في الاستقرار المالي على المدى الطويل **(Chiacchiarini,2020).**

- إضفاء الثقة على القوائم والتقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين عن طريق تقديم معلومات أكثر شفافية وقابلية للمقارنة من خلال ركيزتين أساسيتين **:(Diyaolu,2021)**

- **الاولي:** تتعلق باستخدام التقديرات الحالية والمعلومات المحدثة عن التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأمين.

- **الثانية:** تتعلق بتوفير المزيد من المعلومات المتعلقة بمصادر الربح او الخسارة الناتجة عن الخدمات التأمينية والارباح الناتجة عن استثمار أموال أقساط التامين المحصلة من العملاء، وكذلك المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

- تمكين المشاركين في السوق من تقييم الوضع المالي والأداء والتعرض للمخاطر لشركات التامين ومقارنتها عبر البلدان والقطاعات**(ESRB,2021)**.

وانطلاقا مما سبق تستخلص الباحثة أن تطبيق معيار (IFRS17) والذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) بدلا من معيار (IFRS4) ونظيره معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) سوف يكون له دور كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؛نظرا لأنه استهدف توحيد المعالجات المحاسبية لنشاط التأمين بما يعزز خاصية الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ؛ بينما معيار (IFRS4) ونظيره المصري رقم(٣٧) كان هدفه الرئيسي تقديم معالجات محاسبية تعمل علي تحسين المحاسبة عن عقود التأمين ، بالإضافة الي تنظيم الإفصاح الكافي حول تحديد وتفسير الأرقام الواردة في التقارير المالية لمساعدة المستفيدين علي تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية ودرجة عدم التأكد المحيطة بهم.

٣/٢ **نطاق تطبيق (سريان) معيـار التقـرير المالي الدولي (IFRS17):**

بتحليل نطاق التطبيق الخاص بالمعيار نجد أن المعيار ركز بشكل أساسي على المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وليس على طبيعة الشركات التي قامت بإصداره، وبالتالي نجد أنه حصر نطاق التطبيق في الحالات التالية**:**

١) عقود التأمين التي تصدرها شركات التأمين: Insurance contracts Issued by Entities

تعريف عقود التأمين وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) يتشابه مع التعريف الوارد في معيار (IFRS4) والمقابل للمعيار المصري رقم(٣٧) حيث انه لم يتغير بشكل ملحوظ، وينص علي: "عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (مصدر العقد) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة علي تعويض حامل الوثيقة (بوليصة التأمين) في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن ضده) يؤثر سلبا علي حامل الوثيقة" **(شنوف، ٢٠٢٢؛Shiyanbola et al.,2022)**.

٢) عقود إعادة التأمين التي تصدرها الشركة او المحتفظ بها: Reinsurance Contracts or Held

تم تعريفها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ضوء معيار (IFRS17) والذي يقابل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) على أنه "عقد تأمين تصدره إحدى شركات التأمين (شركات إعادة التأمين) لتعويض شركة تأمين أخرى عن الخسائر الناجمة عن عقد واحد أو أكثر من العقود التي أصدرتها" **(IFRS17,2017؛ سلامة،٢٠١٧).**

٣) عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية: Investment Contracts With Discretionary Participation Features

تم تعريف عقد الاستثمار الذي يحتوي ميزة المشاركة الاختيارية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في ضوء معيار (IFRS17) ونظيره المصري رقم (٥٠) علي أنه" عقد يتم بموجبه منح حامله استلام مزايا إضافية لتكملة المنافع المضمونة له "دفعات إضافية" مع الاخذ في الاعتبار أن تحديد مبالغ وتوقيت هذه المزايا يخضع تعاقديا لتقدير مصدر العقد "الشركة المصدرة للعقد" **(IFRS,2017؛ غالي والفار،٢٠١٨ ؛ سلامة،٢٠١٧)** ؛ وتشير الباحثة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اشترط أنه لكي تقع عقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية ضمن نطاق المعيار (IFRS17) لابد أن تكون مصدرة لعقود التأمين؛ وذلك لان تكاليف تطبيق معيار (IFRS17) والمقابل لمعيار (٥٠) المصري يصعب تحملها بالنسبة للشركات التي لا تصدر عقود تأمين؛ بينما كان معيار (IFRS4) والمقابل لمعيار (٣٧) المصري كان يقع ضمن نطاقه جميع عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية بغض النظر عما إذا كانت الشركة تصدر عقود أم لا.

٤) عقود الخدمة ذات الاتعاب المحددة:Fixed-Fee Services Contracts

ورد في المعيار (IFRS17) والمقابل لمعيار (٥٠) المصري تعريف عقود الخدمة ذات الاتعاب المحددة علي أنه "عقد يعتمد خدمة عن حدث مستقبلي غير مؤكد الحدوث، يتم بموجبه توفير سلع أو خدمات للمؤمن له (حامل الوثيقة) بدلا من الأموال النقدية كتسوية عن التزامات العقد بتعويضه عن خطر الحدث المؤمن منه" **(حميدى،٢٠٢٠؛ IFRS17,2017)**.

٥) عقود الضمان المالي:Financial guarantee contracts

على الرغم من أن عقود الضمان المالي وردت في الاستثناءات من النطاق الا انه أكد على أنه يمكن للمصدر للعقد اعتبار هذه العقود عقود تأمين واستخدام المحاسبة المطبقة على عقود التأمين وبالتالي يجب أن يختار تطبيق أي من هذه المعايير على هذا النوع من العقود إما (IFRS17) ونظيره معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) أو معيار(IFRS9) الخاص بالأدوات المالية ونظيره معيار (٤٧) المصري **(تمراز،٢٠٢٠؛ IAA,2021)**.

٣. الإطار المفاهيمى لجودة المعلومات المحاسبية وخصائصها في ضوء (IFRS):

١/٣ مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن القول بعدم قدرة الفكر المحاسبي على صياغة تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية حيث يعتبر مفهوم غامض يرتبط بتفسيرات مختلفة في أذهان مستخدميه، ويرجع ذلك لاختلاف وتنوع الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمو المعلومات المحاسبية. ونظرا لتعدد مداخل قياس جودة المعلومات المحاسبية حيث هناك أربع مداخل رئيسية وهما على النحو الاتي (**محمد،٢٠٢١؛ عطية، على ،٢٠٢١**):

- مدخل جودة الأرباح - مدخل جودة الاستحقاقات
- مدخل جودة الإفصاح المحاسبي - مدخل جودة التقارير المالية

وتري الباحثة أن أكثر التعريفات شمولا واتساقا مع هدف الدراسة الحالية، هو التعريف الذي يركز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاص بالمدخل الرابع، ومن هذا المنطلق تقترح الباحثة تعريف جودة المعلومات المحاسبية على أنها تلك المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، والتي تستوفي عدة خصائص وسمات بما يعكس الوضع الاقتصادي للشركة بدقة ومصداقية ودون أي تحريف، الامر الذي يؤدى الي اتخاذ قرارات سليمة لمستخدمي التقارير المالية وقدرة تلك المعلومات على تحقيق احتياجات مستخدميها.

٢/٣ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ضوء (IFRS):

تم تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بانها تلك السمات التي تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تجعلها مفيدة لمستخدميها، حيث تجعل المعلومات المحاسبية ذات منفعة كبيرة لمعدي ومستخدمي التقارير المالية بحيث تظهر القوائم المالية بصورة صادقة، وتستخدم للمقارنة بين المعلومات الأكثر نفعا وفائدة عن تلك المعلومات الأدنى فائدة لأغراض اتخاذ القرارات وبالتالي تستخدم كأساس لتقييم مستوي جودة المعلومات المحاسبية.

١/٢/٣ الخصائص النوعية الأساسية:

أ. الملاءمة Relevance:

وفي هذا السياق تعني الملاءمة ان تكون للمعلومات القدرة علي التأثير في عملية اتخاذ القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة اذا كان عدم وجودها من شأنه ان يحدث تغيير في القرار المتخذ عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها **(Hanif, ؛Altaji,2019 Mukherjee,2018)**، ووفقا ل IFRS تعتبر المعلومات ملاءمة وقادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تتميز بقيمة تنبؤية؛ وبقيمة توكيدية (استرجاعية او تغذية عكسية)؛ وأهمية نسبية أو كلاهما.

ب. التمثيل الصادق Faithful representation:

أوضح (Shnaishel, 2022) انها القدرة على تبني المعلومات المحاسبية والمالية من قبل المستخدمين بأقل درجة من الخوف ويتحقق ذلك من خلال توافر ثلاثة خصائص فرعية وهي الاكتمال والمحايدة والتعبير الصادق او خلوها من الأخطاء، كما اشارت الباحثة تعريف للتمثيل الصادق وهو ان تقدم المعلومات المحاسبية صورة صادقة وحقيقية عن الأوضاع المالية والاقتصادية داخل الشركة، أي انها تعطي تصورا دقيقا للواقع دون ان يشوبها تحريف او تضليل ؛ وحتي يتحقق ذلك يجب ان تكون المعلومات تتسم بالاكتمال؛ والحياد؛ الخلو من الأخطاء ولا يتوقع ان تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود ان تتحقق لأقصي قدر ممكن وهذا وصف لتلك الخصائص الفرعية:

٢/٢/٣ الخصائص النوعية المعززة :

أ. **القابلية للمقارنة Comparability:** وتم تعريفها على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على إجراء مقارنات بين فترة مالية وأخرى، أو إجراء مقارنة ممكنة بين مؤسسات مماثلة، مما يساعد في التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات **(Shnaishel, 2022).**

ب. **القابلية للتحقق Verifiability:** تعني درجة الاتفاق بين الافراد المستقلين والمطلعين القائمين بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الاجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس، والخروج بنتائج مشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق **(مجي، بيج، ٢٠٢١؛ خطاب، نصار، ٢٠٢١).**

ج. **التوقيت الملائم Timeliness:** أوضح **(Shaikh et al,2022)** ان التوقيت المناسب هو مدي سرعة إتاحة المعلومات لمستخدمي تلك المعلومات المحاسبية؛ وكلما كانت المعلومات قديمة كانت أقل فائدة لصنع القرار، ويكتسب حسن التوقيت أهمية بالنسبة للمعلومات المحاسبية لأنها تتنافس مع المعلومات الأخرى.

ح. **القابلية للفهم Understandability**: تلك الخاصية تعني تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق بصورة تمكن متخذي القرارات من فهم تلك المعلومات والاستفادة منها، والحد من درجة التعقيد في التقارير المالية. هذا وينبغي على المستخدمين أن يكون لديهم درجة معقولة من المعرفة المالية ورغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

وفي ضوء ما تم التطرق اليه تري الباحثة انه ينبغي تحقيق وخلق الموازنة بين تلك الخصائص حتى تقدم معلومات يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات؛ حيث ان تلك الخصائص هي المتحكم الأساسي في فاعلية وكفاءة المعلومة من قبل مستخدميها؛ لان الخصائص الفرعية او المعززة قد لا تقدم فائدة حقيقية للمستخدم ما لم تكن تلك المعلومات تتسم بالملائمة والتمثيل الصادق لان في تلك الحالة سوف تعكس واقعا مضللا للأحداث والأنشطة الاقتصادية. وفيما يلي تتطرق الباحثة الي متطلبات المعيار الجديد وأثر تلك المتطلبات على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للحكم علي جودة المعلومات المحاسبية من عدمه.

٤. أهمية تطبيق متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) وأثره علي جودة المعلومات المحاسبية:

وفيما يلي جدول توضيحي تستعرض فيه الباحثة أهم الاختلافات الجوهرية بين متطلبات معيار (IFRS17) ونظيره المصري رقم (٥٠) ومتطلبات معيار (IFRS4) ونظيره المصري رقم (٣٧). من حيث (فصل وتجميع مكونات عقود التأمين، ومتطلبات الاعتراف وإلغاء وتعديل الاعتراف، ومتطلبات القياس، والافصاح والعرض لعقود التأمين). وتوضيح دور تلك المتطلبات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (١) يوضح الاختلافات الجوهرية بين متطلبات معياري (IFRS4) &(IFRS17)

من حـــــيـث	متطلبات معيار (IFRS4) ونظيره معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧)	متطلبات معيار (IFRS17) ونظيره معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠)
فصل مكونات عقد التأمين	لا يلزم المعيار شركات التأمين بفصل المكونات غير التأمينية سواء المشتقات الضمنية او التزام الشركة بتحويل السلع والخدمات غير التأمينية كما انه غير ملزم بتجميع عقود التأمين.	يلزم المعيار فصل مكونات عقود التأمين والمحاسبة عنها وفقاً لمعايير أخري: حيث يتم تطبيق معيار (IFRS9) على أي مشتقات ضمنية يمكن تمييزها وفصلها والمحاسبة عنها وفقاً لذلك المعيار؛ كما يطبق ذلك المعيار (IFRS9) على مكونات الاستثمار القابلة للتمييز بعد فصلها؛ كما يطبق معيار (IFRS15) على أي تعهدات بتحويل سلع وخدمات غير تأمينية الي حامل الوثيقة فانه يتم فصله والمحاسبة عنها وفقا لذلك المعيار. **وتري الباحثة** أن معيار (IFRS17) ونظيره معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) أضاف متطلب جديد وهو التزام الشركة بتحويل السلع والخدمات غير التأمينية للعميل. حيث ان إضافة هذا المتطلب سيزيد من القابلية للفهم والقابلية للمقارنة لان فصل المكونات غير التأمينية سيسهم بشكل فعال في القضاء على التعقيدات والصعوبات المحاسبية التي كانت تقترن بتداخل طبيعة مكونات هذه العقود؛ ومن ثم تؤثر علي دقة وسلامة الأداء التشغيلي للشركة وعلى مستخدمي القوائم المالية نظرا لزيادة مستوي شفافية المعلومات المقدمة لهم وسهولة مقارنة التقارير لمختلف الشركات وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
تجميع عقود التأمين	لا توجد سياسة محاسبية موحدة لتجميع العقود لأغراض القياس طبقاً لذلك المعيار. حيث سمح المعيار (IFRS4) للشركات باستخدام ممارسات محاسبية مختلفة علاوة الي ذلك أتاحت إجراء مقاصة بين الأرباح والخسائر الناشئة عن عقود التأمين؛ مما ادي ذلك الي حجب الاختلافات في الربحية بين عقود التأمين وهو ما ادي الي افتقار تلك المعلومات لخصائص الجودة خاصة الملائمة والتمثيل الصادق مما أثر بالسلب على مستخدميها وتصبح مضللة لهم.	وفقاً لذلك المعيار يجب على شركات التأمين في البداية تحديد محافظ لعقود التأمين بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار معاً حيث يتم تقسيم كل محفظة الي المجموعات التالية: ✓ مجموعة عقود التأمين التي من المحتمل أن تكون محملة بخسائر عند الاعتراف الاولي. ✓ مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير ان تكون محملة بخسائر لاحقاً. ✓ مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة.

		مع الاخذ في الاعتبار أن المجموعة الواحدة يجب الا تتضمن الا العقود التي صدرت خلال السنة وحتى ان احتوت المجموعة على عقد واحد فقط؛ كما ان المعيار لا يسمح بإجراء مقاصة بين العقود الرابحة والعقود المحملة بخسائر؛ وفي ضوء ما سبق **تؤكد الباحثة** ان فلسفة معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) بشأن تجميع عقود التأمين في محفظة محددة مع حظر اجراء مقاصة بين الأرباح والخسائر الناشئة عن عقود التأمين سوف تدعم مزيد من الشفافية والموثوقية بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بشأن الأنشطة التأمينية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة لمستخدميها بحيث تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية.
أسس الاعتراف بعقود التأمين	يبدأ الاعتراف بعقود التأمين مبكراً عند بدء فترة التغطية، أو عندما تصبح الشركة طرفاً في العقد، وتبلور ذلك في ترك المجال للشركات لاستخدام معيار المحاسبة الدولي(IAS8) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء" عند وضع سياسة محاسبية تتعلق بالعقود التي تدخل ضمن نطاق المعيار مما ادي ذلك الي افتقار المعلومات للشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة.	وضع المعيار مجموعة من الأسس للاعتراف بعقود التأمين التي تصدرها في أول فترة من: • بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين. • تاريخ استحقاق الدفعة الاولي من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين. • بالنسبة لتوقيت الاعتراف بعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية فيكون في اللحظة التي تصبح فيها الشركة طرفاً في العقد؛ نظراً لعدم وجود فترة ما قبل التغطية التي تتميز بها عقود التأمين والتي تتطلب عمليات تشغيلية. • يتم الاعتراف بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة التغطية لعقود إعادة التأمين او عند الاعتراف الاولي بعقود التأمين الأساسية؛ أيهما أبكر(أقرب) وذلك في حالة إذا كانت عقود إعادة التأمين تغطى على أساس خسارة مجموعة عقود التأمين؛ بينما إذا كانت مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها تغطى إجمالي الخسائر الناتجة عن عقود التأمين التي تتجاوز مبلغ معين فالاعتراف بعقود إعادة التأمين يكون مع بداية فترة تغطيتها فحسب. **وتري الباحثة** ان معيار (IFRS17) ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) وضع أسس واضحة ومحددة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن

		نطاق المعيار حيث يتم الاعتراف بالعقود مبكرا في التاريخ الذي تبدأ فيه التغطية او تاريخ استحقاق اول دفعة من حامل الوثيقة مما سيؤدي ذلك الي تعزيز خاصية الشفافية والتمثيل الصادق أي تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
تعديل وإلغاء الاعتراف بعقود التأمين	افتقار ذلك المعيار لوجود متطلبات بشأن تعديل وإلغاء الاعتراف بعقود التأمين.	طبقاً لمتطلبات ذلك المعيار فإن العقد المصنف على أنه عقد تأمين يظل كما هو حيث لا يجب على المنشأة ولا يسمح لها بإلغاء الاعتراف بذلك العقد الا في حالتين: ✓ حالة انتهاء العقد سواء من خلال السداد او الإلغاء او انقضاء مدة العقد. ✓ حالة قيام الشركة بإجراء التعديلات على شروط واحكام العقود والتي من شأنها ان تؤدي لتغيير جوهري في المعالجة المحاسبية للعقد الامر الذي يؤدي الي ضرورة الغاء الاعتراف بالعقد، والاعتراف به كعقد جديد بعد التعديل طبقا لمتطلبات معيار (IFRS17)؛ إذا ما تم استيفاء العديد من الشروط: • إذا أدت البنود المعدلة الي استبعاد العقد المعدل خارج نطاق تطبيق المعيار (IFRS17). • إذا كانت الشركة تقوم بفصل مكونات لم يتم فصلها من قبل مما يؤدي الي عقد تأمين مختلف جوهرياً. • إذا تم إدراج العقد المعدل في مجموعة مختلفة عن العقد الأصلي. • وجود اختلاف جوهري لحدود العقد الأمر الذي يستوجب إنشاء عقد جديد بتلك الحدود. **وتري الباحثة** ان وضع المعيار لمتطلبات محددة لتعديل وإلغاء الاعتراف بعقود التأمين قد يكون هذا تغييراً مهماً لشركات التأمين التي تقوم بتعديل العقود بعد بدء العقد لأن معظم شركات التأمين كان يسمح لهم معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) المطبق باستخدام ممارسات محاسبية مختلفة مما أدى ذلك الي عدم القابلية للمقارنة؛ وبالتالي فإن معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠)

		يعد تطوراً ويساهم مساهمة جيدة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
أسس القياس لعقود التأمين	لا توجد سياسة محاسبية موحدة للقياس نظراً لاختلاف المعالجات المحاسبية؛ ولكنه أشار بالرجوع الي المعيار المحاسبي الدولي (IAS8) السياسات المحاسبية والتغيرات في تلك السياسات لكنه لم يلزم به؛ حيث يمكننا القول بأن نموذج القياس الحالي طبقاً لذلك المعيار يحاكى نموذج اللبنات (النموذج العام) الذي قدمه المعيار الجديد حيث ان فكرة النموذج لا تختلف طبقاً للمعيارين ولكن الاختلاف في جوهر مكونات القياس أي تفاصيل عملية القياس نفسها.	يتطلب ذلك المعيار لقياس عقود التأمين استخدام ٣ مداخل وهي: ١) نموذج اللبنات (الكتل) ويسمى النموذج العام (الزامي): يعتبر هذا النموذج الأساسي لكافة عقود التأمين طويلة الأجل ويتألف من أربعة لبنات رئيسية تقاس منفصلة وبشكل واضح: ✓ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ✓ معدلات الخصم. ✓ تعديل المخاطر_للمخاطر غير المالية. ✓ هامش الخدمة التعاقدية. ٢) نموذج الرسوم المتغيرة (الزامي): هو نموذج لقياس عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة ويختلف عن نموذج اللبنات في كيفية قياس هامش الخدمة التعاقدية. ٣) نموذج تخصيص الأقساط (اختياري): هو نموذج مبسط يتم استخدامه في ظل ظروف معينة لقياس العقود قصيرة الاجل. وفي ضوء ما تم التطرق اليه **تؤكد الباحثة** ان نماذج القياس المحاسبي لعقود التأمين طبقاً للمعيار الجديد تعد اهم إنجازات هذا المعيار حيث ان القياس المحاسبي لعقود التأمين طبقاً لنماذج محددة من شأنه إضفاء الثقة في مخرجات هذا القياس واستخداماته وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، حيث ان تلك النماذج تعد اهم الفروق الجوهرية بين معيار (IFRS17) ونظيره المصري رقم (٥٠) ومعيار (IFRS4) ونظيره المصري رقم (٣٧)، كما يجب التنويه الي أن النموذج العام المقدم من قبل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) نموذج جيد لعدة أسباب منها ان التزامات عقود التامين أصبحت تقاس بالقيمة الحالية بدلاً من التكلفة التاريخية مما يعزز من فائدة المعلومات التي يوفرها الكيان عن التزاماته خاصة ان المعيار اشترط تحديث تلك القيم بشكل دوري مما يعطى صورة صادقة عن حقيقة التزامات الكيان.
	لا توجد متطلبات محددة بشأن الإفصاح عن المعلومات سواء	يتطلب المعيار من الشركة بأن تفصح عن المعلومات كمياً ونوعياً عن:

متطلبات الإفصاح لعقود التأمين	النوعية او الكمية حيث تطلب المعيار إفصاحاً أقل تفصيلاً لكل من المبالغ المعترف بها والناشئة عن عقود التأمين، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن عقود التأمين؛ حيث ضم المعيار ٢١ فقرة للإفصاح وهي اقل شمولاً مقارنة بمعيار (IFRS17).	▪ المبالغ المعترف بها في القوائم المالية للعقود التي تدخل ضمن نطاق المعيار. ▪ طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن العقود التي تدخل ضمن نطاق المعيار. ▪ الاحكام المهنية الهامة والتغييرات في تلك الاحكام التي تدخل ضمن نطاق المعيار. **اتضح للباحثة** أن متطلبات الإفصاح الواردة بمعيار (IFRS17) والمقابل لمعيار (٥٠) المصري أكثر شمولاً مقارنة مع متطلبات الإفصاح الواردة بمعيار (IFRS4) والمقابل لمعيار (٣٧) المصري؛ حيث يضم معيار (IFRS17) ٤٠ فقرة للإفصاح المحاسبي بينما يضم معيار (IFRS4) ٢١ فقرة للإفصاح، حيث استهدف معيار (IFRS4) تطوير الافصاحات عن عقود التأمين ولم يكن من المتوقع تطوير تلك الافصاحات مرة أخري حيث أنه بتحليل متطلبات الإفصاح نجد ان المعيار الجديد قد توسع في متطلبات الإفصاح المحاسبي الجديدة عن معلومات عقود التأمين في القوائم المالية سواء من ناحية الافصاح الكمي او النوعي وذلك مقارنة بالمعيار القديم (IFRS4) والذي تطلب إفصاحاً أقل تفصيلاً لكل من المبالغ المعترف بها والناشئة عن عقود التأمين، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن عقود التأمين؛ الامر الذي سيترتب عليه زيادة شفافية التقارير المالية وتوفير مزيد من التوضيح حول المبالغ المعترف بها في القوائم المالية مما يعزز خاصية القابلية للفهم وتمكين المستثمرين والمحللين الماليين من تقييم آثار عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها علي المركز والأداء المالي للشركة والتدفقات النقدية.
متطلبات العرض لعقود التأمين	**العرض في قائمة المركز المالي**: سمح معيار (IFRS4) ونظيره المعيار المصري رقم(٣٧) للشركات باستخدام ممارسات محاسبية مختلفة لعرض حقوق والتزامات عقود التأمين في قائمة المركز المالي رغم قيامها علي أسس ومبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً، حيث أنه في الغالب يتم إجراء تسوية (مقاصة) بين أصول والتزامات عقود التأمين وعرض	**العرض في قائمة المركز المالي:** استهدف معيار (IFRS17) عرض الحقوق والالتزامات الناشئة عن مجموعات العقود بالصافي لكل منهما في بند واحد كما لو كانت أصول والتزامات عقد التأمين واحد في قائمة المركز المالي، حيث يتطلب المعيار من الشركة أن تعرض بشكل منفصل في صلب قائمة المركز المالي بالقيمة الدفترية كل مما يلي: ✓ أصول عقود التأمين المصدرة.

	الصافي بسطر واحد؛ على سبيل المثال نجد انه يتم عرض ما يلي بشكل منفصل في المركز المالي: التزامات عقود التأمين، قروض حاملي بوليصة التأمين واقساط التأمين المدينة، وتكاليف اكتتاب وثائق تأمين مؤجلة واصول التأمين غير الملموسة.	✓ التزامات عقود التأمين المصدرة. ✓ أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها. ✓ التزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها. **تري الباحثة** إن معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) حظر ومنع إجراء مقاصة بين أصول والتزامات مجموعات عقود التأمين وذلك بما يتماشى مع متطلبات معيار (IAS1) الذي يقضي بعدم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات، وهذا ما يتسق مع متطلبات العرض الواردة في معيار (IFRS17) ومعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) هذا من شأنه أن يعمل على إزالة الكثير من التعقيدات ويساهم في تعزيز خاصية القابلية للمقارنة لأصول والتزامات عقود التأمين وبالتالي تعزيز شفافية وتحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.
	العرض في قائمة الأداء المالي: وفقاً لمعيار (IFRS4) لا يمكن توحيد عرض إيرادات التأمين حيث تتضمن الإيرادات بند الأقساط وهو ما لا يسمح به معيار (IFRS17) مطلقاً؛ كما تدخل مكونات الودائع تحت الإيرادات.	**العرض في قائمة الأداء المالي:** قام معيار (IFRS17) بإحداث تغيير جوهري في عرض قائمة الأداء المالي، حيث يجب على الشركة تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر (قوائم الأداء المالي) إلى البنود الآتية: • نتيجة خدمات التأمين (وتشمل إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين). • دخل أو مصروفات تمويل التأمين. **وتري الباحثة** ان الاتساق مع معيار المحاسبة الدولي (IAS1) لعرض تكاليف التمويل بشكل منفصل ضمن الأرباح او الخسائر من بينها تكاليف التمويل؛ وبناء على ذلك فإنه يتوجب على الشركة ان تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين بما يترتب على ذلك توفير معلومات محاسبية ملائمة لمستخدمي التقارير المالية تمكنهم من تقييم الأداء المالي لشركة التأمين، وبناء عليه أصبح من الممكن إجراء المقارنات بين الشركات المصدرة لعقود التأمين وذلك على عكس معيار (IFRS4).

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد الي (إبراهيم، ٢٠١٩؛ المحمدى& المشهدانى، ٢٠٢١؛ صيد& زيرق، ٢٠٢٢؛ Aormaih& Halim,2021)

٥. دراسة حالة لبيان الأثر على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية لشركات التأمين المصرية عند تطبيق معيار (IFRS17) ونظيره المصري رقم (٥٠):

استكمالاً لما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة ونظراً لعدم دخول المعيار حيز التنفيذ بعد، سيتم تطبيق متطلبات القياس والعرض الواردة في المعيار على القوائم المالية لشركات العينة التي تم اختيارها من مجتمع البحث (قطاع التأمين)، حيث وقع اختيار الباحثة على عينة منهم مكونة من ٣ شركات وفقاً لأعلي إيرادات من حجم الاعمال التأمينية في مصر عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

١/٥ تطبيق معيار (IFRS17) على شركات العينة:

سيتم تطبيق نماذج القياس وآليات العرض الواردة في المعيار (IFRS17) على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لشركات العينة من خلال طريقة الحساب وفق احكام معيار (IFRS17) وتوصل بالتطبيق سواء وفق متطلبات المعيار وكذلك وفق مجموعة من المقترحات التي افترضتها الباحثة وجاءت علي متن البحث مع افتراض ثبات: عدد العقود التي ابرمتها شركات العينة، معدلات تكوين المخصصات الفنية والاحتياطيات السارية (الحسابية) المطبقة وفقا للقانون ١٠السنة ١٩٨١، المخاطر المتوقعة في سنة العينة، الإيرادات التي تحققت في سنة العينة بعد استعراض نوعية عقود التأمين القائمة ومستمر تغطية مخاطرها في السنوات التالية لبيان الأثر علي نتائج الاعمال، ومن خلال معدل خصم يتمثل في سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصري في اول يناير عام ٢٠٢٣ وسعر العائد علي الودائع الخالي من الخطر=١٩% مع مراعاة عرض ما يلي:

- التدفقات النقدية الداخلة ٦٠% من إيرادات الأقساط فيما عدا شركة اليانز _مصر وشركة مصر للتأمين ٤٠% نتيجة اختلاف المداخل المطبقة في قياس إيرادات عقود التأمين، بالإضافة لاختلاف مجموعات عقود التأمين، ما بين المدخل العام للقياس ومدخل تخصيص الأقساط ومدخل الرسوم المتغيرة، وما لا يخص العام يعرض في ح/ التزامات عقود التأمين باعتبارها إيرادات غير مكتسبة. وتم تحديد هذا المبلغ في ضوء ما تمكنت الباحثة من الاطلاع على بعض العقود الخاصة بسنوات أخرى.
- يتم تقدير التدفقات النقدية الخارجة بذات نسبة التدفقات النقدية الداخلة لكل شركة من شركات العينة وفقا لصافي التعويضات مع مراعاة استخدام معدل الخصم.
- التغير في الاحتياطي الحسابي ومخصص المطالبات ومخصص التعويضات ومخصص التقلبات العكسية في ح/ هامش المخاطرة.
- يتم قياس مصروفات الاستحواذ على العقود وعمولات الإنتاج والمصروفات المباشرة لعقود التأمين بذات نسبة التدفقات النقدية الداخلة لكل شركة من شركات العينة.

- القيمة الحالية للجنية بعد سنة من جداول القيم الحالية=٠,٨٤٠ بمعدل ١٩% (سعر العائد على الودائع الخالي من الخطر) فيما يتعلق بالتعويضات والمطالبات المتوقعة للسنوات التالية والتي يتم ادراجها في ح/ هامش المخاطرة.
- يتم تجاهل أثر ضريبة الدخل الجارية والمؤجلة.

١/١/٥ قياس هامش الخدمة التعاقدية طبقاً لمعيار (IFRS17) لكل شركة من شركات العينة:

جدول رقم (٢) يوضح كيفية تحديد هامش الخدمة التعاقدية طبقا للمعيار (IFRS17) لشركات العينة

بيـــــــــــــــــان	شركة مصر لتأمينات الحياة	شركة اليانز للتأمين _مصر	شركة مصر للتأمين
تقديرات التدفقات النقدية الداخلة (الأقساط)	٥,١٤٣,٣٦٥	٤٧٥,١٧٦	٢,٣٩٩,٣٨٨
تقديرات التدفقات النقدية الخارجة	٢,٠٨٧,٢٧٩	١٤٩,٩٨٧	٩٨٠,٧٤٨
صافي التدفقات النقدية المتوقعة	٣,٠٥٦,٠٨٦	٣٢٥,١٨٩	١,٤١٨,٦٤٠
هامش المخاطرة (تعديل المخاطر)	٢,٩٥٤,٥٣٦	١٢,٢٧٥	٢٢٨,١٢٤
هامش الخدمة التعاقدية	١٠١,٥٥٠	٣١٢,٩١٤	١,١٩٠,٥١٦

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد الي بيانات شركات العينة

يوضح الجدول السابق كيفية الاعتراف بالإيرادات سواء عند الاعتراف الاولي او عند القياس اللاحق علي النحو المتفق مع معيار (IFRS17) في تحديد هامش الخدمة التعاقدية والذي يتم قياسه علي انه إيرادات التأمين في السنة الاولي، حيث انه يصور الربح المتوقع تحقيقه للتغطية التأمينية والخدمات الأخرى المقدمة خلال فترة التغطية، ووفقاً لمعيار (IFRS17) ستقوم كل شركة من شركات العينة بالاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية في قائمة الدخل ضمن إيرادات التأمين عند نهاية كل فترة عن الخدمات المقدمة خلال الفترة الحالية، وما لم يتم الاعتراف به من هذا الهامش (هامش الخدمة التعاقدية للسنوات التالية) يدرج بالتزامات عقود التأمين باعتبارها إيرادات غير محققة (غير مكتسبة) بقائمة المركز المالي. والوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدل خصم طبقاً للافتراضات السابقة.

٢/١/٥ أثر تطبيق المعيار (IFRS17) على قائمة الدخل لكل شركة من شركات العينة:

جدول رقم(٣) يوضح قائمة الدخل لشركات العينة طبقاً لمعيار (IFRS17)

بيـــــــــــــــــان	شركة مصر لتأمينات الحياة	شركة اليانز للتأمين _مصر	شركة مصر للتأمين
إيـــــرادات عقـــود التأميـــن	١٠١,٥٥٠	٣١٢,٩١٤	١,١٩٠,٥١٦

مصروفات عقود التأمين	٨٣٤,٥٢١	١٤٣,٨٧٧	٧٥٢,٤١٠
نتيجـــة خدمـــات التأمين	(٧٣٢,٩٧١)	١٦٩,٠٣٧	٤٣٨,١٠٦
الدخل من الاستثـــمارات	٣,٧١١,٤٧١	١٥٦,٥٢٨	٣,١٥٧,٢٧١
إيـــرادات تمـــويل التأمين	١٩,٢٩٥	٥٩,٤٥٤	٢٢٦,١٩٨
مصروفات تمويل التأمين	١,٣٩٠,٨٦٩	٣٥٩,٦٩٣	١,٨٨١,٠٢٦
صافي النشاط المالي	١,٦٠٦,٩٢٦	٢٥,٣٢٦	١,٩٤٠,٥٤٩
تكاليف غير مباشرة	٦٦٢,٢٩١	١١,٣٤٧	٨٥٩,٢٩٣
مصروفات أخرى	٩٨	٦,٣٦١	١١٧,٨٨٩
إيرادات أخـــري	ـــ	ـــ	ـــ
صافي الربح قبل الضريبة	٩٤٤,٥٣٧	٧,٦١٨	٩٦٣,٣٦٧
نسبة صافي الربح لصافي النشاط المالي	%٥٩	%٣٠	%٥٠

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد الي بيانات شركات العينة

من خلال الجدول السابق يمكن استخلاص ان معيار IFRS17 يعطى صورة أكثر وضوحاً عن مبالغ الإيرادات والمصروفات الخاصة بالعملية التأمينية، حيث تم الاعتراف الصريح بالقيمة التي تم تحديدها (هامش الخدمة التعاقدية) على انها إيرادات عقود التامين التي تخص العام، حيث تم استبعاد أرباح السنوات القادمة من إيرادات عقود التأمين واعتراف الشركة بالمبالغ التي تمثل مقابل لخدماتها كإيرادات عقود التأمين. بالإضافة الي تقديم معلومات محاسبية واضحة حول نتائج خدمات التأمين وما تتضمنه من إيرادات تأمينية ومصروفات خاصة بعقود التأمين والتي تم تقديمها بشكل منفصل عن إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين.

٣/١/٥ أثر تطبيق المعيار (IFRS17) على قائمة المركز المالي لكل شركة من شركات العينة:

جدول رقم (٤) يوضح قائمة المركز المالي لشركات العينة طبقاً لمعيار (IFRS17)

بيـــــــــــــان	شركة مصر لتأمينات الحياة	شركة اليانز للتأمين _مصر	شركة مصر للتأمين
الأصـــول المـاليـــة	٤٦,٠٠٦,٦٦٠	٢,٤٩٦,٧٣٢	٤٤,١١٧,٣٩٢
الممتلكات والمعدات	٤٤٠,٥٧١	٦,٤٨٥	٤٧٠,١٤٣
الشهرة والأصول المعنوية	ـــ	ـــ	ـــ
أصـــول عقـــود التأميـــن	١,٨٥٠,٩٩٣	٨٢٩,٧٩٣	٣,٣٢٨,٥١١
أصول عقود إعادة التأمين	٣,٦٤٧	١٢,١٣٩	١,٠٩٧,٣٠٠

النقـــدية وما في حكمــها	٣٩٣,٩٠٧	٢٨٢,١٠٥	٣٣٣,٩٣١
اجمـــالي الأصـــول	٤٨,٦٩٥,٧٧٧	٣,٦٢٧,٢٥٤	٤٩,٣٤٧,٢٧٧
حقـــوق الملكـيـــة	١٠,٢٢٦,٢١٠	٦٤٠,٥٩٥	٢٢,٧٤٢,٧١١
التزامات عقود التأمين	٣٧,٦٤١,٦٢٧	٢,٤٧٥,٩٤٧	٢٢,٥٢٤,٩٥٣
التزامات عقود إعادة التأمين	٢٤٧,٤٦٦	٤٧١,٩٥٨	٢,٥٨٣,٨٩٧
مخصصـــات غير فنية	٥٨٠,٤٧٤	٣٨,٧٥٤	١,٤٩٥,٧١٦
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	٤٨,٦٩٥,٧٧٧	٣,٦٢٧,٢٥٤	٤٩,٣٤٧,٢٧٧

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد الي بيانات شركات العينة

يتضح من الجدول السابق أن تطبيق معيار (IFRS17) سيؤدى الي زيادة في جانب الأصول والالتزامات مقارنة بالقوائم المالية لتلك الشركات قبل تطبيق المعيار الجديد، ويرجع ذلك لاستخدام معدل خصم للوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً للافتراضات السابقة، مع عرض ما يقابل قيمة المطالبات والتعويضات المتوقعة في حـ/ التزامات عقود التأمين بقائمة المركز المالي، ويقابلها النقدية التي تم تحصيلها والتي يتم تخصيصها للاستثمار في الأصول المالية أو الاستثمارات الاخرى، اما ما لم يتم تحصيله من إيرادات الأقساط وتخص الفترة المالية تظهر في حـ/ أصول عقود التأمين كما يتم الاعتراف بالجزء المتبقي من هامش الخدمة التعاقدية والذي يمثل أرباح غير مكتسبة بالتزامات عقود التأمين.

٢/٥ نتيجة اختبار صحة فروض الدراسة:

١/٢/٥ نتيجة اختبار الفرض الرئيسي:

ويتضح من الجدول رقم (٣) ورقم(٤) أن تطبيق المعيار (IFRS17) يساهم في الجمع بين القياس الحالي للتدفقات النقدية المستقبلية مع الاعتراف بالربح خلال الفترة التي يتم تقديم خدمات العقد بموجبها، الامر الذي أدى إلي زيادة مستوي الأصول والالتزامات لشركات العينة وانخفاض مستوي الأرباح بقائمة الدخل، وهذا يقتضي بأن تطبيق متطلبات المعيار سينتج عنها تأثير جوهري في نتائج أعمال القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) لشركات التأمين، وهذا ما تؤكده الباحثة أن المعيار سيوفر معلومات ملائمة لمعدي ومستخدمي التقارير المالية وهذا سيضمن دقة ومصداقية قياس المركز المالي وسلامة وجودة مؤشرات تقييم الأداء المالي بشركات التأمين، ويعتبر ذلك مؤشر قوى علي جودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما **يثبت صحة الفرض الرئيسي** التي يقتضي بأن تطبيق متطلبات المعيار سوف يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين المصرية.

٢/٢/٥ نتيجة اختبار الفروض الفرعية:

مضمون الفروض الفرعية	إثبات صحة الفروض	بيـــــــــــــــــان
توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين IFRS17 وتحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية.	**تم إثباته**	ان الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية (CSM) وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية(RA) سيساهم في توفير معلومات ملائمة عن ربحية العقود الجديدة الصادرة خلال الفترة؛ علاوة الي ذلك نجد ان فصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة عن الخارجة سيساهم في توفير معلومات ذات قيمة تنبؤية عن حجم المبيعات ضمن إيرادات التأمين المعروضة في قائمة الأداء المالي، فضلا عن الإفصاح عن تحليل إيرادات التأمين المعترف بها خلال الفترة سيساهم في توفير معلومات محاسبية ملائمة عن العوامل المؤثرة في إيرادات التأمين؛ علاوة على ذلك فانه سوف يصور بأمانة أداء شركة التأمين في تقديم الخدمات، ويعتبر ذلك مؤشر قوى لتحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية.
توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التامين IFRS17 وتحسين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.	**تم إثباته**	معيار (IFRS17) يعتمد علي أسس للاعتراف والقياس والعرض مبنية علي أفضل المعلومات، حيث إن متطلبات الاعتراف بإيرادات التأمين طبقاً للمعيار يصور الربح المتوقع تحقيقه للتغطية التأمينية والخدمات الأخرى المقدمة خلال فترة التغطية، ووفقاً لمعيار (IFRS17) ستقوم كل شركة بالاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية في قائمة الدخل ضمن إيرادات التأمين عند نهاية كل فترة عن الخدمات المقدمة خلال الفترة الحالية، فضلا عن تبويب الإيرادات المعترف بها خلال الفترة الي إيرادات خدمات التأمين وإيرادات تمويل التأمين، علاوة علي ذلك فإن المعيار اشترط ان يتم تحديث قيم التزامات عقود التأمين بشكل دوري مما يعطي صورة صادقة عن التزامات الشركة، إضافة الي ذلك اعتمد المعيار على تقديرات مبنية على ظروف السوق الحالية وليست تقديرات تاريخية غير حقيقية ، مما سيوفر معلومات محاسبية صادقة عن المخاطر المتعلقة بعقود التأمين، نتيجة لاستخدام معدلات خصم حالية تعكس اثر القيمة الزمنية للنقود عند خصم التدفقات النقدية، مما يؤدى إلي جعل المعلومات الواردة بالتقارير المالية أكثر مصداقية وتعبر بصدق عن الوضع الجاري للشركة.
توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التامين IFRS17 وتحسين خاصية	**تم إثباته**	إن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهامش المخاطرة بشكل صريح وليس ضمني بشكل منفصل عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم، يساهم في توفير معلومات تتسم بالقابلية للفهم لمستخدمي التقارير المالية عن الربح المعترف به نتيجة تحمل المخاطر والربح المعترف به من خلال تقديم الخدمة. علاوة على ذلك فإن الإفصاح عن المبالغ المرتبطة والمبالغ الغير مرتبطة بخدمات التأمين كل على حده تساهم في توفير معلومات محاسبية قابلة للفهم يمكن الاعتماد عليها في تحديد مبالغ خدمات التأمين وتمكن

قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.		مستخدمي التقارير المالية والمستثمرين والمحللين الماليين من اتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية.
توجد علاقة معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي في عقود التأمين IFRS17 وتحسين خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.	**تم إثباته**	وضع المعيار أسس ومبادئ محاسبية للقياس والاعتراف والافصاح والعرض لكافة عقود التأمين، حيث انه طبقاً للمعيار يتم تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر (قوائم الأداء المالي) إلى نتيجة خدمات التأمين (وتشمل إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين)، دخل أو مصروفات تمويل التأمين. كما يتم تبويب أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة بشكل منفصل عن أصول والتزامات عقود إعادة التأمين في قائمة المركز المالي. وبالتالي فإن اتباع تلك الأسس والمناهج بشكل موحد من شركات التأمين ككل سيؤدى الي إمكانية إجراء المقارنات بين الشركات المصدرة لعقود التأمين.

٦. النتائج والتوصيات:

١/٦ نتائج الدراسة:

١. معيار عقود التأمين (IFRS17) يعد خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية لنشاط التأمين وتحسين المعلومات الواردة بالتقارير المالية الخاصة بها وتحقيق خاصية القابلية للمقارنة مما يعود بالنفع على مستخدمي التقارير المالية، حيث ركز المعيار بشكل أساسي علي الجوهر الاقتصادي للعقود وليس على الشكل القانوني وبغض النظر عن الشركة المصدرة، حيث يقتصر تطبيق هذا المعيار على جميع عقود التأمين التي يتضمنها طوال فترة العقد بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة المصدرة لتلك العقود.

٢. معيار عقود التأمين (IFRS17) يتطلب فصل مكونات العقود الي ثلاثة مكونات غير تأمينية وتتم معالجتها محاسبياً بشكل منفصل، هذا سيساهم بشكل فعال في القضاء على التعقيدات والصعوبات المحاسبية التي كانت تقترن بتداخل طبيعة مكونات هذه العقود؛ ومن ثم تؤثر علي دقة وسلامة الأداء التشغيلي للشركة وعلى مستخدمي القوائم المالية نظرا لزيادة مستوي شفافية المعلومات المقدمة لهم وسهولة مقارنة التقارير لمختلف الشركات وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٣. معيار عقود التأمين (IFRS17) يتطلب تجميع عقود التأمين في محفظة محددة بناء على أرباحها او خسائرها مع حظر اجراء مقاصة بين الأرباح والخسائر الناشئة عن عقود التأمين، هذا سيدعم مزيد من الشفافية والموثوقية بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بشأن الأنشطة التأمينية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة لمستخدميها بحيث تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسعير العقود

وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإدارة المخاطر، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٤. معيار عقود التأمين (IFRS17) يتطلب فصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة، علاوة على ذلك ألزم المعيار شركات التأمين استخدام تقديرات غير متحيزة وحالية وصريحة في تقدير تلك التدفقات النقدية، وهذا سوف يؤدي بدوره الي توفير معلومات مفيدة عن حجم المبيعات ضمن إيرادات التأمين المعروضة في قائمة الاداء المالي واتخاذ قرارات استثمارية أكثر ملائمة، وبالتالي يساهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٥. معيار عقود التأمين(IFRS17) يعد نقلة جوهرية في تاريخ نشاط التأمين حيث ألزم شركات التأمين خصم تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات خصم حالية، وهذا بدوره يمكن ان يساهم في تعزيز خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي التقارير المالية، كما ان المعيار تطلب وفقاً لمتطلبات القياس تعديل المخاطر_للمخاطر غير المالية (هامش المخاطرة) وعرضه بشكل صريح وليس ضمني حيث يساهم في توفير معلومات أكثر ملاءمة بشأن رؤية وتوجهات الشركة نحو الالتزامات التي تتحملها الشركة حال حدوث مخاطر التأمين.

٦. معيار عقود التأمين (IFRS17) يقدم تحسينات كبيرة بشأن جودة المعلومات الواردة في الإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية حول عقود التأمين حيث انه تم تصميم متطلبات الإفصاح طبقاً للمعيار، لتحسين مستوي شفافية وجودة ما عرضته من معلومات في صلب التقارير المالية، ولتسهيل توفير المعلومات مما يمكن مستخدمي تلك التقارير من تقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.

٧. معيار عقود التأمين (IFRS17) يتطلب عرض مجموع أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز شفافية وتحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

٢/٦ توصيات الدراسة:

١. ضـــــرورة ادراج معيار عقود التأمين (IFRS17) ونظيره معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) ضمن المناهج العلمية حتى يتم الربط بين الدراسة الاكاديمية والممارسة العملية وامداد سوق العمل بخريج متميز يواكب المستجدات في بيئة الاعمال الدولية.

٢. ضـــــرورة التوسع في اجراء المزيد من الدراسات والابحاث المستقبلية حول كل نموذج قياس ومكوناته وتأثيراتها المختلفة في مختلف أنشطة وعمليات شركات التأمين ونتائج اعمالها.

٣. ضـــرورة قيام شركات التأمين العاملة في السوق المصري بإعداد البنية التحتية اللازمة لتوفير الموارد اللازمة لتطبيق المعيار من موارد بشرية ونظم محاسبية واكتوارية، ومن ثم العمل على تطوير بنيتها التكنولوجية لمساعدتها في التطبيق الأمثل للمعيار، وتطوير نموذج التشغيل المناسب للبيانات وتعديل أنظمة المعلومات لتلبية احتياجاتهم بما يتلاءم مع متطلبات القياس والافصاح والعرض للمعيار الجديد.

٤. ضـــرورة قيام شركات التأمين العاملة في السوق المصري بتهيئة كل الظروف والمتطلبات اللازمة للتحول واستعداداً لتطبيق المعيار الذي يدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٤ وتحقيق أهدافه، بالإضافة الي عقد ندوات علمية ودورات تدريبية وورش متخصصة لتأهيل معدي التقارير المالية بشـــركات التأمين لتطبيق المعيار بسوق التأمين المصري، ولتأهيل جيل جديد من المحاسبين والمراجعين يواكب التطورات والتغيرات المتلاحقة بقطاع التأمين.

٥. ضـــرورة التزام شركات التأمين العاملة في السوق المصري بتطبيق تلك الضوابط المصدرة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية كدليل إجراءات وضوابط تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠)، بهدف ضمان التطبيق السليم لمتطلبات المعيار وعرض البيانات المالية التي تعبر عن المركز المالي الحقيقي للشركة، وتحقيق أفضل مستويات الشفافية والإفصاح.

٣/٦ التوجهات البحثية المستقبلية التي ترتبط بمجالات الدراسة:

١. أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٢. أثر تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين علي جودة الأرباح.

٣. أثر تطبيق نظام Lean Six Sigma علي تحسين نظم الرقابة الداخلية بشركات التأمين المصرية في ضوء الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠).

٤. أثر تطبيق مدخل الرسوم المتغيرة طبقاً لمعيار عقود التأمين رقم(٥٠) على الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية.

٥. أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري الخاص بعقود التأمين رقم (٥٠) على تعزيز حوكمة شركات التأمين.

قائمة المراجع:

- **المراجع العربية:**

١. ابراهيم، نبيل عبد الرؤوف(٢٠١٨)،"دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي IFRS17بالتطبيق على شركة التامين المصرية "، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، المجلد(٢)، العدد(٢).

٢. بوكفة، مريم(٢٠٢٠)،"المعالجة المحاسبية لعقود التأمين بين النظام المحاسبي المالي ومتطلبات معايير التقرير المالي الدولية (IFRS4،IFRS17)-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "،**رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي.
٣. تمراز، محمد حامد مصطفي& آخرون(٢٠٢٠)،"دراسة تحليلية نقدية لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٧ بشأن عقود التأمين"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها، المجلد(١)، العدد(٤).
٤. حميدي، زينب عباس (٢٠٢٠)،"دور المعيار الدولي IFRS17 في المحاسبة عن شركات التأمين: دراسة تطبيقية في شركات التامين الوطنية"، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد (١٢٦).
٥. خطاب، عبد الرحمن ذيب& نصار، محمود داود(٢٠٢١)،"أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم(١٦) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية "، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلد(٢٩)، العدد(٢).
٦. سلامة، ياسر(٢٠١٧)،"أثر تطبيق معيار التقرير المالي رقم١٧ علي تطور اقتصاد التأمين في مصر "دراسة ميدانية.
٧. الشمرى، شيماء كاظم& محمود، بكر إبراهيم(٢٠٢٠)،"متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولى ١٧ في البيئة العراقية"، **مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية**، الجامعة المستنصرية، المجلد(٢٦)، العدد(١١٩).
٨. شنوف، حمزة(٢٠٢٢)،" قطاع التأمين العالمي يتأهب وينتظر دخول ٢٠٢٣: قراءة وتحليل في مكونات عقد التامين وفق IFRS17"، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد(٧)، العدد(٢).
٩. صيد، مريم& زيرق، سوسن (٢٠٢٢)،" أثر تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي ١٧ على القوائم المالية لشركات التأمين: دراسة حالة شركة Alliance للتأمينات"، **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلد(١٦)، العدد(١).
١٠. عطية، سارة حمدي عبد الرسول& علي، عبد الوهاب نصر(٢٠٢١)،"دراسة واختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية، المجلد(٥)، العدد(٢).
١١. غالي، أشرف احمد محمد& الفار، محمد محمد سليمان (٢٠١٨)،" تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التامين (IFRS17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دليل ميداني من البيئة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، المجلد(٢٢)، العدد(٢).
١٢. مجي، أحمد حسين نصيف& بيج، تيسير جواد كاظم علي (٢٠٢١)،"أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي IFRS وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية : دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في العراق"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية** ،جامعة الكوفة ،المجلد(١٧)،العدد(١).

١٣. محمد، سحر سعيد حامد(٢٠٢١)،"أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية، المجلد(٥)، العدد(٣).
١٤. المحمدي، محمد فلاح العلي& المشهداني، بشري بن عبد الله (٢٠٢١)،"انعكاس اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧"عقود التأمين" بشأن إجراءات تدقيق عقود التأمين في البيئة العراقية"، **مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية** ، جامعة بغداد، المجلد(٢٧)،العدد(١٢٩)،
١٥. مرعي، مجدي محمود علي (٢٠٢٣)،"قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين (**IFRS:17**) علي جودة التقارير المالية_دليل ميداني من البيئة المصرية"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، العدد(٢)، الجزء(١).
١٦. الميهى، رمضان عبد الحميد& سالم، سامح سالم عوض(2022)،"تقييم مدى ملائمة مؤشرات الاداء المالي بشركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار IFRS17 (عقود التأمين) دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية**، جامعة السادات، المجلد(١٣)، العدد(٢).
١٧. النجار، سامح محمد امين(٢٠١٩)،" دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS17 علي تطوير القياس والافصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية" ، **مجلة البحوث المحاسبية** ،جامعة طنطا، المجلد (١) ،العدد(١).
١٨. الهيئة العامة للرقابة المالية_الكتاب الاحصائي السنوي عن نشاط التأمين للسنوات ٢٠٢١/٢٠٢٢.

- **المراجع الأجنبية:**

1. Altaji, F., & Alokdeh, S. (2019). The impact of the implementation of international financial reporting standards no. 15 on improving the quality of accounting information. **Management Science Letters,** 9(13),pp. 2369-2382.
2. Aormaih, Y. H., & Halim, S. Q. A., (2021). The quality of actuarial accounting information under adopting IFRS17" Insurance Contracts". **Review of International Geographical Education Online,** 11(5),pp.3935-3950.
3. Chiacchiarini, F.,(2020). Modeling of Workers' Compensation Insurance Under IFRS17 ,**Doctoral dissertation**, Universidade de Lisboa (Portugal).
4. Dahiyat, A., & Owais, W., (2021). The Expected impact of Applying IFRS17 insurance contracts on the quality of financial reports . **Accounting**. 7(3), PP. 581-590.
5. Diyaolu, O. (2021). Workers' Compensation Insurance and IFRS17 non-similar to Life Techniques With Focus on Risk

Adjustment, **Doctoral dissertation**, Universidade de Lisboa (Portugal).

6. European Systemic Risk Board**<ESRB**>.,(2021) .Financial Stability Implications of IFRS17 Insurance contracts, ,European System of Financial Supervision .

7. Hamza, M., Almubaydeen, T., Alkabbji, R., & Hussien, A. (2022). The Expected Impact of Applying IFRS17 on the Quality of Financial Reports for Insurance Companies Listed on the Amman Stock Exchange.(An Analytical Study). **In Explore Business, Technology Opportunities and Challenges After the Covid-19 Pandemic** ,pp. 523-532. Cham: Springer International Publishing.
8. Hanif, M., & Mukherjee, A. (2018). **Financial Accounting – 1**, (4th Edition), McGraw Hill Education (India) Private Limited.
9. Härkönen, J. (2023). IFRS 17 Vakuutussopimukset-standardin vaikutukset vakuutusyhtiöiden tilinpäätöksiin. Opinnäytetyö, Helmikuu, Karelia-ammattikorkeakoulu Tradenomi (AMK).
10. International Actuarial Association<IAA>,(2021) .Application of IFRS17 Insurance contracts .International Actuarial Note 100.
11. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., Warfield, T. D., Wiecek, I. M., & McConomy, B. J. (2019). **Intermediate Accounting, Volume 2**. John Wiley & Sons.
12. Love, P. E., Zhou, J., Matthews, J., & Sing, M. C. (2016). Retrospective future proofing of a copper mine: Quantification of errors and omissions in 'As-built'documentation. **Journal of Loss Prevention in the Process Industries,** 43,pp. 414-423.
13. Mignolet, F.,(2017).Astudy on the expected impact of IFRS17 on the transparency of financial statements of insurance companies ,**Master thesis** , HEC-Management School ,University of Liege,pp.1-70 .
14. Rajala, M. (2020). Expected effects of IFRS 17 on the transparency and comparability of insurance companies' financial statements. **Accounting Master's thesis**, School of Business and Economics, Jyväskylä University. Flanda.
15. Rudolph, A. J., et al., (2017) .Evolution of Financial Reporting of life Insurers: The Predominance of Unregulated Embedded Value Disclosure. **Journal of Financial Regulation and Compliance,**25(1),pp.56-72.
16. Shaikh, M. H., Mustafa, F., Bishop, B. G., Zeb, M. A., & Nam-Gu, B. (2022). Qualitative Characteristics of an Accounting Information System inside a Financial Corporation: A Case Study on Multi-Method Information at Haines Watts Corporation. **International Journal of Innovative Science and Research Technology,** 7(3),pp.69-75.
17. Shiyanbola, T., Matoh, J. B., Olanrewaju, O. M., & Anuoluwapo, I.(2022). Implication of IFRS 17 on the Operational Performance of

Listed Insurance Companies in Nigeria. **Journal of Finance and Accounting**. 10(5).pp.215-222.

18. Shnaishel, T. S. (2022). The Efficiency of Electronic Accounting Information Systems in Achieving the Quality of Financial Reports in Iraqi Banks. **American Journal of Economics and Business Management,** 5(7),pp. 208-219.
19. Soye, Y. A., & Raji, O. A. (2016). The comparability of pre and post adoption IFRS in Nigeria insurance companies. **Journal of Management and Corporate Governance**, *8*(2),PP. 41-53.
20. Susanto, A. (2015). Influence the quality of accounting information on the implementation good study program governance. **International journal of scientific & technology research**, 4(12), pp.326-335.
21. Tarca, A. (2020). The IASB and comparability of international financial reporting: Research evidence and implications. **Australian Accounting Review,** 30(4), pp.231-242.

الملاحق (بيانات القوائم المالية لشركات العينة ٢٠٢١/٢٠٢٢)

بيـــــــانات قائمـــــــة الدخـــــــل			
بيـــــــــــان	**شركة مصر لتأمينات الحياة**	**شركة إليانز للتأمين_مصر**	**شركة مصر للتأمين**
الإيرادات			
صافي الأقساط	٨٥٧٢٢٧٥	١١٨٧٩٤١	٥٩٩٨٤٧٠
مخصص الاخطار السارية أول الفترة	-	٣٩١٨٦٠	٣٧٦٨٨٦٥
مخصص الاخطار السارية آخر الفترة	-	٦١٨٢٨٩	٤٥٦٨٤٠٩
الأقساط المكتسبة	-	٩٦١٥١٢	٥١٩٨٩٢٧
عمولات إعادة التأمين الصادر	١١٤٧٩٧	٧٠٧٩٥	٩١٤٨٣٠
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٣٣٩٣٠٧٢	١٤٦٨١٢	٢٩٥٥٥٧٢
الإيرادات الأخرى المباشرة	٣١٨٣٩٩	٩٧١٦	٢٠١٦٩٩
الاحتياطي الحسابي اول المدة	٢٧٢٧٩٥٨٠	-	-
الاحتياطي الحسابي آخر المدة	٣٢٢٠٠٥٢٣	-	-
إجمالي الإيرادات	**٧٤٧٧٥٩٩**	**١١٨٨٨٣٤**	**٩٢٧١٠٢٨**
المصروفات			
صافي التعويضات	٤١٤١٤٢٦	٤٤٦٣٨٩	٢٩١٨٨٩٣
م/ التعويضات تحت التسوية آخر الفترة	-	٣٣٠٧٨٤	٦١٠٣٠٣٠
م/التعويضات تحت التسوية أول الفترة	-	٢٩٧٠٣٢	٦٤٤٢٤٩٠
م/المطالبات تحت التسوية آخر الفترة	٤٨٢٦٦٨	-	-
م/المطالبات تحت التسوية أول الفترة	٤٨٦٥٧٦	-	-
التعويضات المحتملة	-	٤٨٠١٤٢	٢٥٧٩٤٣٣
مخصص التقلبات العكسية آخر الفترة	-	١١٦٣٩٥	٤٤٩٤٢٤٧
مخصص التقلبات العكسية أول الفترة	-	١١٣٦١٣	٤١٥٤٧٦٦

العمولات وتكاليف الإنتاج	١٣٩٠٨٦٩	٣٥٩٦٩٣	١٨٨١٠٢٦
المصروفات العمومية والإدارية	٦٦٢٢٩١	١١٣٤٧	٨٥٩٢٩٣
خسائر اضمحلال مدينو عمليات التأمين	-	-	-
المصروفات الأخرى	٩٨	٦٣٦١	١١٧٨٨٩
إجمالي المصروفات	**٦١٩٠٧٧٧**	**٩٥٩٣٢٥**	**٥٧٧٧١٢٣**
صافي ربح العام	١٢٨٦٨٢٣	٢٢٩٥٠٩	٣٤٩٣٩٠٥
نسبة صافي الربح إلى الإيرادات	%١٧	%١٩	%٣٨
بيانـــــــات قائمـــــة المـــركز المـــــالـــــي			
الاصـــــــول			
النقدية بالصندوق ولدى البنوك	٣٩٣٩٠٧	٢٨٢١٠٥	٣٣٣٩٣١
الاستثمارات	٤٣١٤٢٦٦٧	١٤٦٧٧٩٥	٣٩٧٣٤٢٩٩
مدينو عمليات التأمين	٦٢٢٥٤١	٧٣٥٣٤٤	٢٢٧٠٢٧٥
شركات التأمين وإعادة التأمين	٣٦٤٧	١٢١٣٩	١٠٩٧٣٠٠
المدينون والارصدة المدينة	١٢٢٨٤٥٢	٩٤٤٤٩	١٠٥٨٢٣٦
الأصول الثابتة	٤٤٠٥٧١	٦٤٨٥	٤٧٠١٤٣
إجمالي الأصول	**٤٥٨٣١٧٨٦**	**٢٥٩٨٣١٧**	**٤٤٩٦٤١٨٤**
الالتزامات وحقوق المساهمين			
إجمالي حقوق حملة الوثائق	٣٢٦٩٠٩١٠	١٠٦٥٤٦٩	١٥١٦٥٦٨٦
شركات التأمين وإعادة التأمين	٢٤٧٤٦٦	٤٧١٩٥٨	٢٥٨٣٨٩٧
الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى	٢٠٨٦٧٢٤	٣٨١٥٤٢	٢٩٧٦١٧٤
المخصصات الأخرى	٥٨٠٤٧٤	٣٨٧٥٤	١٤٩٥٧١٦
إجمالي الالتزامات	٣٥٦٠٥٥٧٥	١٩٥٧٧٢٢	٢٢٢٢١٤٧٣
حقوق المساهمين (رأس المال)	١٠٢٢٦٢١٠	٦٤٠٥٩٥	٢٢٧٤٢٧١١
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	**٤٥٨٣١٧٨٦**	**٢٥٩٨٣١٧**	**٤٤٩٦٤١٨٤**
العائد على حقوق المساهمين	%١٣	%٣٦	%١٥
العائد علي إجمالي الأصول	%٣	%٩	%٨